المحاضرة السادسة

التخطيط وتقييم المشروعات الاجتماعية

عناصر المحاضرة

ثالثا: الصعوبات التي تواجه التخطيط لتقييم المشروعات

رابعا: المهارات التي يجب توافرها في القائم بالتخطيط لتقييم المشروعات الاجتماعية

ثالثا: الصعوبات التي تواجه التخطيط لتقييم المشروعات

تتعرض عملية تقييم المشروعات لعدد من الصعاب أهمها:

- عدم توافر البيانات المطلوب الاعتماد عليها من حيث الكم أو الكيف
- عدم توافر العدد المناسب من الخبراء للقيام بالعمليات التقييمية
- صعوبات توفر المعايير والمحكات الخاصة بالحكم على كفاءة وفعالية البرامج والمشروعات الاجتماعية بجانب عدم توافر مقاييس صحيحة لقياس النتائج.
- مقاومة إجراءات عمليات التقييم نتيجة للخوف من الآثار المترتبة على تقييم البرامج والمشروعات على العاملين في البرنامج كالخوف من إدخال تجديد أو إنهاء البرنامج ككل أو استخدام نتائج التقييم كمعلومات ضدهم.
- صعوبات تصميم المقاييس الخاصة بتقييم البرامج والمشروعات الاجتماعية على وجه التحديد مقارنة بالمشروعات الاقتصادية على سبيل المثال.
- مقاومة البعض إجراء التقييم بدعوى انه مضيعة للوقت والجهد واستنزاف للموارد
- عدم وضوح الأهداف من وراء تقييم البرامج والمشروعات الاجتماعية أمام كافة من يشتركون في عمليات التقييم.
- صعوبات وضع ضوابط فاصلة تحدد الآثار الناجمة عن تطبيق البرامج والمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها مع غيرها من البرامج الأخرى التي تنفذ في نفس الفترة حيث أن أي برنامج يتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع كما يتأثر بالبرامج والمشروعات الأخرى نتيجة لوجود تأثيرات متبادلة بين جميع البرامج والمشروعات
- صعوبات تحديد وقياس العائد الاجتماعي للمشروعات والبرامج الاجتماعية
- عدم تطبيق نتائج التقييم والانتفاع بها في تحسين البرامج والمشروعات التي يتم تنفيذها
- معارضة الجهات الممولة للبرامج والمشروعات لإجراء عمليات التقييم وعدم تضمينها للتقييم كجزء من تكلفة البرامج أو أن تستأثر الجهة المانحة بتحديد من يقوم بالتقييم واستخدام منهج محدد بعينه الخ.
- وجود تعدد وتعارض بين الأهداف والأولويات
- غياب التحديد الدقيق لمهام كثير من الأجهزة القائمة على عملية التقييم، حيث التداخل بين الاختصاصات والازدواجية في معظم الاعمال وعدم التوصيف الدقيق للمسئوليات والواجبات
- الاختلالات المتعلقة بعنصر العمل متمثلة في التضخم الوظيفي وازدواجية المسؤولية الإدارية داخل الوحدة الواحدة ووجود مستويات وظيفية غير ضرورية

- القياس المضلل في ظل غياب المصدقية والشفافية
 - صعوبة التغلب على مقاومة التغيير في المجتمع
 - ضعف الاتصال من جانب القائمين بعملية التقييم
 - فشل الباحثين في الدعوة لتبنى نتائج أبحاثها العلمية
 - عدم وضوح وتحديد الأهداف
 - عدم القدرة على التحكم في العوامل الذاتية مما يؤدي إلى عدم وجود صدق داخل التقييم
 - عدم التحكم في المتغيرات المستقبلية
 - وجود تعدد أو تعارض بين الأهداف والأولويات.
 - غياب التحديد الدقيق لمهام كثير من الأجهزة القائمة على عملية التقييم حيث التداخل بين الاختصاصات والازدواجية في معظم الأعمال.
 - القياس المضلل في ظل غياب المصدقية والشفافية
 - ضعف الاتصال من جانب القائمين على عملية التقييم
 - عدم وضوح وتحديد الأهداف
 - عدم القدرة على التحكم في العوامل الذاتية مما يؤدي إلى عدم وجود صدق داخل التقييم.
 - عدم التحكم في المتغيرات المستقبلية
- وهناك مشكلات تواجه القائمين بالتقييم منها:**

- مشكلات إنسانية متعلقة بالعاملين في الميدان وبالمشرفين، وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة تلك المقاومة الشعورية أو اللاشعورية من جانب الإداريين أو المشرفين أو العاملين في الميدان على اختلاف مستوياتهم والتي يبدونها لمن يقوم بعملية التقييم ظنا بأن التقييم يسعى للكشف عن أخطائهم أو تقدير مجهودهم الشخصي. وهو ظن خاطئ لا يتفق مع الأهداف الأصلية للتقييم
- ولكن من المحتمل ان تقل هذه المقاومة كثيرا إذا اشترك كل هؤلاء اشتركا فعليا في وضع خطة التقييم وتنفيذها ويتبنوا حقيقة أهدافها ومن ثم يتعاونون على تحقيقها. ومن ثم تسود الديمقراطية والمشاركة والمناخ الإيجابي الذي يشعر المرؤوس بالأمان والطمأنينة.
- مشكلات متعلقة بمصادر البيانات مثل عدم توفرها بصورة كافية من حيث الكم أو الكيف وكذلك تعدد مصادر البيانات والتفاوت في درجة صدقها.
- المشكلات المتعلقة بنوع المشروع أو البرنامج كتعدد أغراض معظم مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثل الوحدة الصحية ذات الأغراض الصحية والتثقيفية والوقائية. وعلى خطة التقييم أن تراعى ذلك بدقة.
- مشكلة تحديد المدى الجغرافي الذي يحاول قياس تأثير البرنامج أو المشروع مثل هل يقتصر على المنطقة التي ينفذ فيها المشروع أو يتعداها إلى مناطق أخرى. وهي ما يطلق عليها منطقة النشاط.

- مشكلات متعلقة بتحليل النتائج وتفسيرها كعملية التحقق من صدق العلاقات بين الأسباب والنتائج أي ثبات التغيرات الحادثة بسبب المشروع نفسه.
- قد ترجع المشكلة للمستفيدين من المشروع أنفسهم لأي سبب من الأسباب
- قد ترجع المشكلة لعدم متابعة الهيئة المنفذة لأنشطة المشروع مثل الهيئة العامة لأمية وتعليم الكبار.
- عدم تنفيذ المشروع كما خطط له لسبب أو لآخر وقد يرجع لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

ومن خلال الممارسة العملية للتقويم سنتظهر أمام الباحث العديد من العوامل التي تؤدي إلى إخفاق العملية التقويمية أو تعوق تطبيقها.

رابعاً: المهارات الواجب توافرها في القائم بالتخطيط لتقويم المشروعات الاجتماعية:

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول تحديد المشاركين في العملية التقويمية فإن هناك مجموعة من المهارات التي ينبغي أن يتمتع بها القائم بالعملية التقويمية أو حتى المشارك فيها ومنها:

1. أن تكون لديه معرفة بمفهوم التقويم وأنواعه.
2. أن تكون لديه القدرة على تحقيق الأهداف بطريقة قابلة للقياس لأن برامج التقويم الفعالة تقوم في المقام الأول على أساس من القياس.
3. أن تكون لديه القدرة على المفاضلة بين الاختيارات المتوفرة والتي تناسب كل هدف من أهداف البرنامج المحددة.
4. القدرة على إعداد وتصميم اختبارات واستمارات لتقييم البرامج والمشروعات.
5. أن يتمتع بالقدرات التطبيقية للأنشطة التقويمية
6. القدرة على تنظيم المعلومات والبيانات بطريقة تيسر من الاعتماد عليها والاستعانة بها بما يساهم في إثراء العملية التقويمية.
7. القدرة على تخطي العقبات التي قد تطرأ أثناء الأنشطة التقويمية.
8. المهارة في القيام بأكثر من دور أثناء عمليات التقويم
9. معرفة وفهم واسع بمجال المشكلة التي يجب على البرنامج تناولها ومدركاً لنتائج التغيرات التي تؤثر على الأفراد والمجموعات حيث تتحدد أهم أدواره في:
 - أ- مسئول عن إصدار أحكام حول ممارسات إدارية بهدف التحسين أو اتخاذ القرار.
 - ب- أحد أعضاء البرنامج الذي يساعد في التحسين والتطوير
 - ج- يقوم بدور المستشار للتزويد بخبرة جمع المعلومات
 - د- يقوم بدور المدرب للموظفين المشرفين على البرنامج.

تمرين: ناقش / ناقش أهم المشكلات التي تواجه القائم بالتقويم للمشروعات الاجتماعية؟